حقوق الإنسان في أفريقيا : الواقع والتحديات

أ.م.د. هالة خالد حميد(*)

الخلاصة

كانت افريقيا ولا زالت تعاني من مختلف ظروف التخلف والفقر اما بسبب الاستعمار وما خلفه من دمار او بسبب سؤ الادارات المتعاقبة وتناوب حكومات ضعيفة قائمة على اسس قبلية وعرقية عمقت حالة التخلف والصراعات التي اودت بحياة الملايين عبر سلسلة من حروب اهلية خلفت مجازر متعددة ذات ابعاد انسانية واقتصادية وثقافية وصفت القارة بالفقر رغم قدراتها البشرية والاقتصادية بما تملكه من ثروات وموارد، وهذا الواقع تطلب تنمية بشرية واسعة وشاملة تاخذ بالاعتبار حقوق الانسان والحد من انتهاكها سواء على مستوى الفرد او الجماعة مع التأكيد على ضرورة التغيير السياسي خاصة وان مشكلة افريقيا تكمن في نظمها السياسية ذات النزعة القبلية ولذلك نجد ان القارة الافريقية جديرة بالبحث والدراسة لانها نموذج لدول بحاجة الى تغيير جذري يتعلق بمختلف نواحي الحياة .

المقدمة

لقد عاشت افريقيا وخلال تاريخها الطويل والعريق مراحل متصلة ومتسلسلة من النضال ضد كل أشكال الهيمنة الاستعمارية والعنصرية والقمع والاستبداد سواء كان ذلك بفعل عوامل داخلية او خارجية . وفي جميع الاحوال كانت هذه الظروف بمجملها تسقط على افريقيا تبعاتها وأثارها من خلال ماعاشته وتعيشه

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

القارة من تخلف وفقر وتهميش لدورها الدولي والاقليمي بما لايتناسب مع قدراتها وامكاناتها البشرية والاقتصادية والاستراتيجية والحضارية .

أن النضال الافريقي الطويل كان على حساب حقوق افريقية أساسية اهمها حقها في التنمية والرفاهية والعيش بحرية وكرامة ، وتأمين الحاجات الاساسية للانسان الافريقي بكل أشكالها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية واهمها ضمان حقوقه وحرياته الاساسية وهذه قد تجسدت في افريقيا سواء بفعل التخلف أو النزاعات الداخلية بجميع أشكالها ومستوياتها وعدم الاستقرار أو بسبب الضغوطات الخارجية .

لقد حاولت دول القاره الافريقية مجتمعة ومنذ نهاية الحرب الباردة أتخاذ خطوات جادة في سبيل تحقيق توازن فعلي وحقيقي بين دعوات ومواثيق حقوق الانسان الافريقية والعالمية ، وبين الواقع الافريقي ومايشهده من انتهاكات بين مدة واخرى لهذه الحقوق ، سواء بفعل الفقر أو النزاعات الداخلية اوالثنائية ، أو التدخل الخارجي ، عن طريق البحث في سبيل تحقيق تنمية بشرية افريقية حقيقية أقتصادية وسياسية واجتماعية تعتمد القدرات والامكانات الافريقية الواسعة في محاولة لازالة سمة واسباب التخلف والفقر التي عمد الاستعمار على الصاقها بأفريقيا لتبرير استعمارها واستعباد أبنائها ،خدمة لمصالحه فيها.

أن حقوق الانسان ضمنتها المواثيق الدولية والانسان هنا ليس الانسان الغربي فقط وانما من المفترض ان يكون الانسان في كل مكان وبضمنه الانسان الافريقي ان لم يكن في المقدمة ، واذا تركنا جانباً المواثيق الدولية فأن المواثيق الاقليمية العربية والافريقية بمجملها أكدت على حقوق الانسان وفي المقدمة منها وضع الانسان الافريقي ، وعلى الرغم من ان بعض المنظمات والهيئات الانسانية تدخلت بأسم حقوق الانسان لرفع بعض معاناة الشعوب الافريقية سواء ضد ظاهرة انتشار الامراض أو الجوع أو الفقر بشكل عام ، الا ان ذلك لايكفي لسد ثغرة كبيرة في حياة المجتمعات الافريقية وهي سمة التخلف الاقتصادي والسياسي رغم ما تحتويه من امكانات على المستوى الاقتصادي والبشري ، خاصة اذا وضعنا في

المقدمة الارث الحضاري والتاريخي لهذه القارة واسهاماتها الحقيقية والكبيرة في خلق مجتمع التمدن والحضارة .

بمعنى أخر أن البحث سيركز على أشكالية مهمة وهي أن الانظمة السياسية الافريقية مسؤولة بشكل او أخر عن كثير من الانتهاكات لحقوق الانسان ، وهذه المسؤولية تأتي بسبب عدم الادراك الكافي للفرد الافريقي بضرورة تقبل الاخر وتجاوز الخلافات اياً كان نوعها من أجل هدف أسمى وهو تحقيق رفاهية المجتمع وتقدمه التي تعد ركيزة أساسية لضمان حقوق الانسان في المجتمعات الافريقية ، اذاً هناك جدلية مترابطة بين الانسان الافريقي وكيفية توعيته وبين القدرة على خلق مجتمع اقتصادي يضمن مستوى عالي من حقوق الانسان ، وبذلك يمكن أسقاط نظريات حقوق الانسان التي ترجمت في المواثيق الدولية والاقليمية على المجتمعات الافريقية، على أن ذلك لايعني أننا نتجاهل التأثيرات الخارجية لكثير من القوى التي من مصلحتها بقاء افريقيا على وضعها وتوظيف نزاعاتها خدمة لمصالحها في افريقيا ، ولتعطي صورة استعلائية استعمارية بأن افريقيا وبسبب تخلفها غير قادرة على حكم نفسها وهي بها حاجة دائمة الى من يقودها .

ولأجل تحقيق ماتقدم فقد حاولنا في هذا البحث التركيز على ثلاث محاور أساسية الاول يتناول واقع حقوق الانسان في افريقيا ومالها من امكانيات تفوق كثير من البلدان لتحقيق تنمية حقيقية فيما لو وجدت الادارة الصحيحة لذلك ، اما المحور الثاني فقد تناولت فيه حقوق الانسان في المواثيق الدولية والاقليمية مع التركيز على الدعوات التي تؤكد على حقوق الإنسان الأفريقي في محاولة لإعطاء الإطار النظري لدعوات حقوق الإنسان ودوره الأفريقي ، أما المحور الثالث فقد خصص لدراسة الواقع الحقيقي لحقوق الإنسان الإفريقي وماذا تحقق من دعوات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية في أفريقيا ، وهل من الممكن تطبيقها مستقبلاً . وجاءت الخاتمة ببعض التوصيات لما آلت إليه الدراسة من استنتاجات ..

المحور الاول: واقع حقوق الانسان في افريقيا

ان قارة أفريقيا مكمن كبير ومهم جداً للخيرات والثروات وهي حسب تعبير العديد من الكتاب قارة بكر ومتنوعة مصادرالثروة وتصنف أفريقيا بشكل عام على أنها قارة الدول الغنية الفقيرة والسبب في ذلك يعود الى الظاهرة الاستعمارية التي أمتدت قروناً عديدة أسهمت في تخلف القارة رغم ماتحتويه من ثروات ، وقد أستطاعت دول أستعمارية عديدة أن تهيمن على ثرواتها على حساب مستقبل أبنائها وحقوقهم الاساسية فيها، أما السبب الاخر فيعود الى أسباب ذاتية متعلقة بالقارة نفسها وطبيعة مجتمعاتها ، وخاصة مايتعلق بطبيعة المجتمعات القبلية التي أدت بشكل أو اخر الى عدم تحديث المجتمعات وتآخر انتقالها الى مفهوم الدولة بالمعنى الحديث ، رغم أن هذه الصفة كانت عاملاً أساسياً في أفشال الخطط الاستعمارية المتعاقبة لاستيعاب المجتمعات الافريقية وتغريبها ونقلها الى حالة من التناقض بين واقعها وطبيعتها، فقد وأجـه الاستعمار الفرنسي في الـقارة الافريقـية مواجهة عنيفة خاصة دعوات الفرنسة ، مما أسهم في القدرة على المحافظة على الاسلام في القارة، فضلاً عن المحافظة على اللغة العربية التي بقيت من اوسع اللغات في القارة الأفريقية واقدمها ، كما بقيت العلاقات العربية الافريقية قوية ومستمرة رغم محاولات التشويه والتزييف لها (1).

ورغم امكانات القارة على جميع المسـتويات الاقتصـادية والموارد الطبيعية ، حيث تـمتلك القارة مصادر ضـخمة ومـتنوعة بدءاً بالذهب الافريقي الذي كان ومنذ القرن الخامس عشر مصدرا رئيسا لسك العملة الذهبية الهولندية ووصل انتاج افريقيا من الذهب عام 1971 الى 80% من الانتاج العالمي، وكذلك الماس ومعادن اخرى مثل الفوسفات والنيكل والنحاس والحديد ، فضلا عن مصادر الوقود والطاقة كالنفط والغاز واليورانيوم حيث تسهم القارة في 35,3% من مجمل الانتاج العالمي لليورانيوم ، وهـناك دول افريقية تعتمد كلياً على تصدير خامات المعادن مثلا موريتانيا تعـتمد بشكل رئيسي على تصدير الحديد الذي يشكل 90% من اجمالي صـادراتها ، وزامبيا حيث تشكل صادرات النحاس فيها 83% من اجمـالي صادراتها الاخرى ، اما في المجال الزراعي فأن 20% من مساحة القارة

من الغابات، فضلا عن انها غنية في منتجاتها الزراعية ومصدر رئيسي للكثير من المنتجات الزراعية الاساسية في العالم، فضلا عن امكانات اجتماعية فسكان قارة افريقيا يبلغ حوالي (680) مليون نسمة وهي تكاد تعيش حالة من الترابط الاجتماعي والتمسك بالقيم الدينية وقد انعكس ذلك على طبيعة مجتمعات القارة وقدراتها البشرية ، الامر الذي جعل الكثير يطلق على قارة افريقيا بأنها القارة الشابة وتقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2000 يشير الى زيادة عالية في اعداد الشاب في جنوب الصحراء منذ عام 1980 وهذه الزيادة تجاوزت (50%) من نسبة السكان (2).

وعلى الرغم من هذه الخيرات والموارد البشرية والطبيعية نلاحظ ان افريقيا كانت ولازالت هي القارة الوحيدة التي لاتزال التنمية فيها تواجه كوابح ومشكلات متجذرة منذ القدم وهي مشكلات تقليدية اغلبها متعلق بطبيعة المجتمع الافريقي وترسبات قرون الاستعمار ، خاصة مايتعلق بالمشاكل الحدودية والهجرة واللاجئين ، فضلا عن المشكلة الرئيسه وهي مشكلة الفقر والتخلف ، حيث ان اكثر من ثلث دول القارة تعاني من نزاعات مسلحة وحروب اهلية ، وذلك ترك القارة في ظل اوضاع اقتصادية وصحية وتعليمية سيئة ، خاصة مع التضخم السكاني المتزايد والذي تصل نسبته الى 3% سنويا ، وهذا الامر بقي عائقا امام الكثير من خطط الاصلاح والتنمية الاقتصادية والبشرية وفرص العمل .

ان القارة الافريقية تحاول النهوض بمستواها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مستغلة قابلياتها وقدراتها وامكاناتها البشرية الاانها تصطدم بتحديات وصعوبات تواجه مسيرة التقدم في القارة ويجعل من الصعوبة الوصول الى تنمية حقيقية دون حل وتجاوز هذه الصعوبات ، ويمكن اجمال هذه التحديات بالاتي :-

1- <u>التحديات الامنيه.</u>

إمكانيات القارة الافريقية من ثروات تجعلها قارة غنية يمكن ان تصل في غناها فيما لو استثمر الى مصاف الدول المتقدمة ، الا انها تعاني من مشاكل امنية متعلقة بأن القارة تعاني بأستمرار من صراعات داخلية وهذه الصراعات تهدد الامن

القومـي والوحدة الوطنية للبلدان الافريقية ، وهي اما بسبب خلافات قبلية داخلية او صراع على الســلطة يأتي بصيغة تمرد مسلح وانقلابات وثورات وهذا بحد ذاته يشكل خطورة كبيرة على الامن القومي للدول الافريقية (3).

ان تقرير الهجرة الدولية لعام 2005 يشير الى ان نحو (25) مليون شخص تم تهجيرهم بسبب الصراعات الداخلية البينية من افريقيا الى مختلف انحاء العالم و(70%) منهم نساء واطفال ، فضلا عن ان هناك هجرة داخلية التي تغيرت ملامحها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين ، حيث تركزت عـمليات الــهجرة القسرية والـلجوء في دول القرن الافريقي بفعل التـصحر والنزاعات الاثنية والحدودية والحروب الاهلية ، وفي الـسنوات الاخيرة انتقلت حركة الهجرة واللجوء للتتركز في دول غرب ووسط افريقيا بسبب الانقلابات العسكرية وعمليات التطهير العرقي والاضطرابات السياسية ، حيث ادت هذه الاضطرابات الى عمليات نزوح جماعي لملايين من السكان في رواندا ،وبوروندي ، وكوت وديفوار ... وغيرها ، وهذا الواقع كان له اثر كبير في حرمان القارة من موارد بشرية ضخمة وكفاءات تم تعليمها وتدريبها داخل وخارج القارة بمبالغ مالية طائلة (4).

ان خطورة الصراعات الافريقية تكمن في انها صراعات ممتدة ومتجذرة وهي تكرر نفسها في كل ازمة سياسية او اقتصادية او اجتماعية مهما كانت صغيرة وبسيطة ، وهناك صراعات لاتزال بدون حل رغم وجود اتفاقيات وتسويات لحلها ، مثلاً الصراع الارتيري – الاثيوبي على الرغم من وجود اتفاق لندن لعام 1991 واتفاق اب 1991– 1993 والتي جميعها اكدت على التعاون بين الحكومتين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاع المشترك الا ان الازمه بين الحكومتين وزيادة التوتر اسهم في استمرار حالة الخلاف وكان من نتيجته اندلا ع النزاع المسلح في 12 مايو 1998 عندما تحركت القوات الارتيرية نحو المناطق المختلف عليها واخذ الصراع يتجه نحو الصدام المسلح منذ عام 1999 وعلى الرغم من المبادرات لحل الصراع الى ان التشدد بين الجانبين اسهم في استمراره

وافشال هذه المحاولات وهذه الحرب تركت اثارا سلبية على المستوى الإنساني ومواردة الزراعية والمنشات المدنية (5).

فضلا عن ذلك فقد شهدت عدد من دول القارة صراعات داخلية ضمن الدولة الواحدة وعلى سبيل المثال نلاحظ في الكونغو وعلى الرغم من اتفاقيات السلام إلا إن التوتر والصراع بقي مستمرا بين الحكومة وجماعات المعارضة المسلحة رغم الاتفاقات المتعددة لانهاء هذه النزاعات والحد منها (6).

اما في الكاميرون فهي فضلا عن خلافاتها الحدودية مع نيجيريا فان صراعات داخلية بين مسؤولي الحكومة والامن واحزاب المعارضة السياسية اثرت بشكل كبير على حقوق الانسان في هذه الدولة يوضح ذلك المضايقات التي تعرض لها عدد من المدافعين عن حقوق الانسان والذين يشتبه في انهم ساعدوا الاتحاد الدولي لحقوق الانسان في باريس على وضع تقرير بخصوص التعذيب في الكاميرون ، فضلا عن اغلاق كثير من المحطات الاذاعية والتلفزيونية وتحديد وسائل الاعلام الذي يعمل على رصد ونشر الانتهاكات الحكومية الرسمية والانتهاكات غير الرسمية، وكذلك الدولية لحقوق الانسان في القارة الإفريقية (7).

ان الصراعات والحروب الاهلية والحدودية بين دول القارة الافريقية خلقت مشكلة كبيرة ليس فقط على مستوى الامن الافريقي وانما ايضا على مستوى حقوق الانسان الافريقي وهذا في الواقع سجل انتهاكات واسعة لحقوق الانسان الافريقي ، تصورها بوضوح ، قضية لاجئو افريقيا ، فالملايين من ابناء هذه القارة مشردين بين حدود لاينتمون إليها أحيانا نجدهم دون مأوى ومأكل بسبب اما كوارث طبيعية من جفاف وتصحر ، واما صراعات وعداوات قبلية وسياسية وحدودية ولم تستطع الحكومات المتعاقبة لهذه الدول حل هذه المشكلة ورغم محاولة حلها على المستوى الدولي حيث انشأت داخل الامم المتحدة مايسمى بمفوضية او وكالة غوث اللاجئين عام 1951 والتي تحددت مهمتها بتوفير مستوطنات لاقامة واسكان اللاجئين وتوحيد الاسر قدر الامكان وتوفير الحماية لهم ، الا ان مشكلة اللاجئين تتزايد مع تزايد الاعداد وتطور هذه المشكلة لتصبح مشكلة سياسية معقدة ومتشابكة

ليس مع جماعات وانما بين دول وحكومات وأصبح لها مدلولات وأنعكاسات وابعاد أقليمية ودولية (8)

2- تحدي التنمية .

إن دول القارة الافريقية ومنذ الاستقلال تعاني من أنخفاض معدلات التنمية الاقتصادية رغم أمكانات القارة وخيراتها ، وهذا الانخفاض يقابله عادة أزدياد نسبة المديونية والحاجة الى مصادر التمويل الخارجي مما يخلق أزمة حقيقية ليس فقط على مستوى الامن الافريقي في كافة مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأنما أيضاً على مستوى حقوق الانسان الافريقي ، ففي عام 1997 قدرت أحصائيات الامم المتحدة عدد الدول الاكثر فقراً في أفريقيا (33) دولة من أصل (48) دولة في العالم حيث يعيش (365) مليون شخص أفريقي في ظل ظروف أقتصادية سيئة ، يرافق ذلك أزدياد في معدلات النمو السكاني وأنخفاض في مستوى دخل الفرد ، وهذا الواقع خلق مشكلة معقدة ومركبة ، فهي عملت على أنخفاض مستوى معيشة الفرد الافريقي من جهة ، وأزدياد التبعية الى الخارج بازدياد المديونية من جهة آخرى، ورغم المحاولات لبعض الدول الافريقية لتحسين الواقع الاقتصادي من خلال جهود تنموية(9) ألا إن القارة الافريقية تشهد بين مدة وآخرى أزمات أنسانية متتالية سرعان ما تتحول الى كوارث أنسانية تعجز الحكومات الافريقية عن مواجهتها ، وحتى المنظمات الانسانية التي تحاول قدر الامكان التخفيف من حدة هذه الكوارث ولعل أزمتي دارفور غرب السودان ، والمناطق الجنوبية من دولة النيجر مثال حي على هذه الازمات والكوارث ، والسبب في ذلك يعود الى تحديات داخلية تتعلق بالتدهور البيئي ، وفقدان التوازن الايكولوجي الذي يقف عائقاً كبيراً أمام التنمية المستدامة في القارة التي بدأت تفقد غاباتها الاستوائية بمعدلات عالية ، وتتعرض 34% من مساحتها الى خطر التصحر ، فضلاً عن الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة والتي تعيش في أطار علاقة مركبة مع الازمة البيئية المعقدة ، فالموارد موجودة بكثرة

ولكن لايوجد إستغلال حقيقي لها ، يضاف الى ذلك تحديات أخرى تسهم بشكل مباشر ، في أفساد أي محاولة للتنمية منها تحدي الفساد المالي والاداري ، حيث يؤثر ذلك على أداء الاقتصاديات الافريقية من جهة ، ويخلق أبعاد إجتماعية خطيرة تضعف النمو الاقتصادي من جهة اخرى ، كما يؤثر على مستوى الاستثمار وما يتبع ذلك من إمكانية تحسين الاقتصاد ونقل التكنولوجيا ويشير التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية ، الى أن الدول الافريقية تعد من أكثر الدول تفشيا للفساد وتمثل موقعا متاخر جداً في قائمة الدول التي تضمنها تقرير عام 2000 ، ونلاحظ نيجيريا والكاميرون في المركز الاخير ، يضاف الى ذلك تبعات الواقع الافريقي الاجتماعي القبلي والذي كان سبباً في كثرة النزاعات والصراعات بينها ، أو بين جماعات في البلد الواحد(10).

3–تحدي المديونية

أما مشكلة الديون فأنها تعد المشكلة الاكثر أهمية وخطورة على دول القارة الافريقية ، فهي من جهه تفشل أي محاولة للتنمية ومن جهة أخرى تجعل هذه الدول في أطار علاقات خارجية غير متكافئه تضعها في خندق التبعية للدول الممولة، مما يفقدها الكثير من جوانب سيادتها وهو الامر الذي يعد عامل مهم من عوامل عدم الاستقرار السياسي في القارة ، وكثرة الاضطرابات والانقلابات ، والحروب الاهلية بفعل التدخلات الخارجية ، وقد وصلت أزمة ديون الدول الافريقية ذروتها ، مع بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ، فقد وصلت نسبه الدين الخارجي بين عامي 1980 . 1986، مايقارب (36804) مليون دينار نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ، وأزدات مع نهاية عقد التسعينات لتصل في عام 1999 الى 311,5 مليار دولار ، ولم تتحسن قدرة هذه الدول رغم المحاولات المتكررة على تخفيف أعباء ديونها وتخفيض حجم المتأخرات ، في أطار أليات لاعادة تنظيم الديون والاعفاء منها(11).

ورغم المحاولات في أطار منظمة الوحدة الافريقية سابقا والمنظمات الاقليمية والدولية المالية لتجاوز الازمة الاقتصادية الافريقية الا أن أفريقيا بقيت معتمدة على المساعدات ، وفي قمة مجموعة الدول الصناعية الثمانية الكبرى في 6. 8 / يوليو /2005 ، التي عقدت في إسكتلندة ناقش رؤوساء هذه الدول المساعدات الخارجية لدول أفريقيا ، حيث رفض الرئيس الامريكي السابق جورج دبليو بوش مضاعفة المساعدات المالية لافريقيا والغاء بعض ديونها بحجة أن المساعدات لاتذهب الى الشعوب وأنما الى الدكتاتورين ، وأنه لايريد تشجيع الحكومات الفاسدة وأنما مكافئة النظم الديمقراطية ، وفي هذه القمة أستطاع رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير أقناع الرئيس الامريكي بمضاعفة المساعدات الى أفريقيا الى 4,5 مليار دولار والغاء ديون (18) دولة الافقر في العالم بضمنها(14) دوله افريقية تقدر ديونها بنحو (40) مليار دولار ، وهذه المساعدات والإلغاءات منحت من هذه الدول بشروط أهمها مراعاة الاستثمار ومحاربة الفساد والتمسك بالديمقراطية ،ولذلك فأن هذه المساعدات تعد مصدراً رئيساً للتبعية وآملاء الشروط التي تكرس هيمنة الدول الكبرى وتحكمها في صنع القرار السياسي الخارجي الافريقي وزيادة تبعيتها الاقتصادية والمالية لها .

المحور الثاني : حقوق الانسان في المواثيق الدولية والاقليمية

غالباً مايرجع الباحثون بدايات الاهتمام بمسالة حقوق الانسان وضرورة توثيقها وتقنينها الى نهاية القرن الثامن عشر ، حيث تعد وثيقة فرجينيا للحقوق سنة 1776 كأول عمل قانوني من هذا النوع ، وهذه الوثيقة هي أعلان الحقوق التي قاوم بها المستوطنون الامريكيون مطالبة التاج البريطاني بالسلطة تعد أول ميثاق تجعل بموجبه حقوق الانسان حقاً دستورياً حيث نصت على حقوق الانسان الطبيعية مثل حقه في الحرية والامن والسلطة ،كما أكدت على سيادة القانون والمساواه كحق من حقوق الانسان ، ثم جاءت وثيقة حقوق الانسان الفرنسية سنه 1789 ، والتي أقرتها

الجمعية التأسيسية وأصدرتها كأعلان تاريخي أو وثيقة سياسية وأجتماعية في تلك السنه ، وجاء دستور 1791 الفرنسي ليجسد هذا الاعلان ، ومنذ ذلك الوقت دخلت مسالة حقوق الانسان المجتمع الدولي بأعتبارها قضية دولية ، ودخلت مضامينها في المواثيق والمعاهدات الدولية ، فدخلت في ميثاق عصبة الامم عام 1920 ، ثم ميثاق الامم المتحدة سنه 1945 ثم أصبحت وثيقة دولية خاصة ومنفصلة بألاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي أقرته الامم المتحدة في 10 كانون الاول 1948(13).

وقد تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان ثلاثين مادة تشمل المبادى العامة لحقوق الانسان ، وجاءت الديباجة في أن جميع أعضاء الاسرة البشرية متساوون بالحقوق وأن تناسي حقوق الانسان وغيابها قد أفضى الى أعمال همجية أذت الضمير الانساني، كما أكدت على ضرورة أن يتولى القانون حماية حقوق الانسان موكداً على حقوق الانسان الاساسية في حرية العقيدة والمساواة والديمقراطية(14).

وقد أستقبل الاعلان العالمي رغم ماأحتواه من مواد متعلقة بحقوق الانسان الاساسية وضمانها بردود فعل مختلفة وخاصة من الجانب الاسلامي ، فقد أعلنت بعض حكومات الدول العربية تحفظها على بعض ماجاء في الاعلان وفي مذكرة المملكة العربية السعودية عام 1970 أشارة واضحة الى أن الخلاف هو في الاجتهاد في تطبيق بعض مواد الاعلان ، وليس في المبادى الاساسية ، حول كرامة الانسان وحريته والتعايش السلمي بين جميع البشر(15)، حيث أعترضت زواج المسلمة من غير المسلم وحق المسلم في تغييردينه وحق العمال في المملكة على أنشاء نقابات مهنية ، ولم تكن السعودية هي الوحيدة المعترضة عليه فالميثاق لم يقر بالاجماع ، وانما نال (48) صوت مع امتناع (8) أصوات (6) من بلدان الشرق ، وعلى الرغم مما تضمنه هذا الميثاق من بنود تعرضت بشكل مباشر الى حقوق

الانسان الا أنه تعرض أيضاً الى أنتقادات عديدة لعل أهمها ، أن هذا الاعلان تاثر كثيراً بالمفاهيم الغربية بالحرية وحقوق الانسان ، كما أنه تضمن نظرة فردية غربية للحقوق التي تضمنها الميثاق وأهملت حقوق أخرى مهمة تتعلق بالمجتمع أو بحق الشعوب ، وجعلت الحقوق السياسية والمدنية محور دعوتها ، ولم تركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي تعد حقوق اساسية خاصة في الدول النامية أو دول الجنوب التي تعد أكثر الانتهاكات السياسية والمدنية مردها أسباباً أقتصادية واجتماعية وخاصة في أفريقيا(16).

وبسب هذه الاعتراضات فقد أرتات بعض الدول أن تبرم فيما بينها مواثيق ثنائية وأقليمية بناءأ على مالها من خصوصيات مشتركة سواء كانت هذه الخصوصية تتعلق بالتجاور الجغرافي أو التقارب وتشابه الثقافة والمصالح السياسية والاقتصادية المشتركة ، وعلى الرغم من أنضمام هذه الدول الى عضوية منظمة الامم المتحدة ألا أن الاختلاف بين الدول في قوانينها وأتفاقاتها وتطورها ، جعل التزام هذه الدول أزاء هذه المنظمات غير متساوي أيضاً ، ولذلك فقد أبرمت عدد من المواثيق الاقليمية حيث أبرم ميثاق المنظمة الامريكية عام 1948 ، وأصدرت الدول الامريكية أعلاناً امريكيا بحقوق الانسان وواجباته عام 1969 ، كما أن عشر دول اوربية أسست في عام 1949 مجلس اوربا الذي أصدر في عام 1950 اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية ، أما في الوطن العربي فأن الخلاف بين الحكومات العربية حول بعض مفاهيم حقوق الانسان في أطار جامعة الدول العربية حال دون أصدار وثيقة عربية لحقوق الانسان او وثيقة أو ميثاق أسلامي لحقوق الانسان ، والميثاق الوحيد الذي يعد تطور أيجابي للالتزام بالمواثيق الدولية أو الالتزام الناشئ عن أنضمام دول عربية وأفريقية عدة الى ميثاق " حقوق الانسان والشعوب الصادر في أطار منظمة الوحدة الافريقية " .

أن المشكلة الحقيقية في الوطن العربي ، لاتكمن في نقص المفاهيم فأغلب الدساتير في الوطن العربي تتضمن هذه المبادئ ، الا أنها تعاني من قصور في التطبيق والضمانات بدليل أن أغلب التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الانسان تشير الى واقع سيئ لحقوق الانسان في الوطن العربي ، كما يشير الى أنتهاكات لهذه الحقوق في أكثر الدول العربية سواء كانت حقوق سياسية أو أقتصادية أو أجتماعية ، وهذا التردي في حقوق الانسان تصاعد بشكل طردي مع تصاعد دعوات الاصلاح واذا كنا نتحدث عن حقوق الانسان وكيفية تطبيقها فاننا في افريقيا ننحرف وراء الحديث عن انتهاكات حقوق الانسان لانها الاكثر شيوعاً ووجوداً ، فالانسان الافريقي ورغم امكانات بلدة وثرواته يعيش حالة تتتجسد فيها بشكل كامل ليس حقوق الانسان ، وانما انتهاكات حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبالرغم من وجود ميثاق حقوق الانسان والشعوب الصادر عن منظمة الوحدة الافريقية الا أن هذا الميثاق دون الحقوق ولم يضع ضمانات لتطبيقها أو التزامات قانونية لعدم تطبيقها ، أي أن الميثاق جاء خاليا من أي جزاءات يمكن أن تفرض على مرتكبي أنتهاكات حقوق الانسان في افريقيا .

لازالت افريقيا ومنذ استقلال العديد من دولها تعاني من أوضاع اقتصادية واجتماعية تعد صيغة واضحة لانتهاكات حقوق الإنسان، بل يمكن القول أن جميع المبادئ التي نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تتجسد انتهاكاتها في افريقيا ، فالقارة تعاني من تدهور في النمو الاقتصادي الذي لايتناسب مع النمو الديموغرافي في هذه البلدان ، كما أن نسبة الامية تصل في بعض بلدان القارة الى 80% من اجمالي عدد السكان وهذا الواقع لايتناسب مع ابسط الحقوق التي نصت عليها المواثيق الدولية وخاصة ميثاق حقوق الإنسان والشعوب ، ناهيك عن أن القارة تعيش حالة من تدهور الحريات الاساسية وخاصة حرية الاعلام والفكر ، وحرية التعبير وجميع الحريات السياسية والمدنية الاساسية .

لقد عدت قضية حقوق الإنسان واحدة من الاليات التي استخدمتها وتستخدمها الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا للتدخل في الشؤون الداخلية لدول القارة تحت عناوين مختلفة وكان اهمها قضية التدخل الدولي الانساني ، وكان لنا في ذلك شواهد عديدة مثل الصومال في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ، وكذلك التدخل الفرنسي في ساحل العاج ،وبالتالي فأن الوضع الحالي على الساحة الافريقية ، والذي يشير الى عدم وجود ميثاق يرتقي الى واقع القارة الانساني والحضاري والقيمي يقضي بصياغة ميثاق حقوق الإنسان يعبر بشكل اكثر واقعية عن قضية حقوق الإنسان الافريقي مع توفير اليات لتطبيق هذا الميثاق سواء كانت هذه الالية ضمن منظمة الوحدة الافريقية ، او الاتحاد الافريقي ، او من خلال وجود هيئات وطنية مستقلة مهمتها ، مراقبة اداء الحكومات وسياساتها حيال مسألة حقوق الإنسان ، وبالتالي فرضت جزاءات اقليمية او اذا استوجب الامر الاستعانة بالجهد الدولي لضمان هذه الحقوق والحفاظ عليها .

المحور الثالث/: الواقع الحقيقي لحقوق الإنسان الافريقي

مهما تحدثنا عن حقوق الإنسان فأننا سنجد فجوة كبيرة مابين النظرية والتطبيق ، فنصوص المواثيق الدولية تشير الى مبادئ اساسية لحقوق الإنسان وهي تصورها وكأنها نصوص الهية يجب تطبيقها وعدم تطبيقها يعني الحاد وكفر بقواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان بشكل عام . والواقع يشير الى انتهاكات عميقة لحقوق الإنسان سببها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي في جلها تعود لاسباب وعوامل خارجية اهمها حالة التبعية والهيمنة الخارجية من قبل الدول الكبرى ، ولذلك يمكن القول أن مشاكل وحقوق الإنسان وخاصة في القارة الافريقية تعود اسبابها الى واضعي هذه الحقوق ومدونيها ، ومفاهيمها الاقتصادية والثقافية التي ترمي بظلالها على الاقتصاد والسياسة الدولية بدءا بالمفاهيم الرأسمالية واقتصاد السوق ومرورا بالعولمة وانتهاءا بمكافحة الارهاب وجميع هذه المفاهيم كانت اسباب

في تفجير ازمات اقتصادية واجتماعية قادت الى كوارث انسانية على مستوى الدولة الواحدة ومكوناتها الاجتماعية وكذلك على مستوى القارة وفيما بين دولها .

ولكي لانبتعد عن هذه الاسباب مجتمعة وعن نتائجها يمكن تحديد مضامين هذا المحور في الاتي :

1: الواقع الاقتصادي :- أن قارة افريقيا سجلت اكثر دولها معدلات عالية من نسبة الفقر ، والقارة عموما عانت على مر تاريخها من صعوبة وضعها الاقتصادي كطرف يتعرض للاستغلال والاستنزاف المستمر والمنظم لثرواته ، فالعولمة الاقتصادية جاءت لتعمق هذه الازمة الاقتصادية ، ان البرامج الاقتصادية التي طبقت في افريقيا وعلى ضوء طروحات العولمة كان هدفها هو انعاش اقتصاديات هذه الدول ومساعدتها على تسديد ديونها من خلال تحرير الزراعة والتجارة وسعر الصرف وبيع القطاع العام وزيادة وتفعيل اقتصاد السوق في محاولة لتحسين الاقتصاد والتقليل من هدر الموارد ، الا ان تطبيق اليات العولمة ادى الى انهيار اقتصاديات الدول الافريقية ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 1996 ، صنفت القارة الافريقية على انها الاسوء اقتصاديا حيث أن (20) بلدا في افريقيا يقل فيها متوسط دخل الفرد اليومي عن متوسط دخل الفرد قبل (20) عاما ، وثلثي البلدان الاقل نموا في العالم توجد في افريقيا ، فضلا عن ازدياد عدد الافارقة الواقعون تحت خط الفقر وانخفاض نصيب الفرد من المنتجات الزراعية والصناعية وانتشار عمليات التصحر والجفاف وازالة الغابات ، وهذه الظروف الاقتصادية المعقدة اسهمت في زيادة عدد البطالة وتفشي الامراض وتدني مستوى التعليم . (17).

ورغم الدعوات والوعود لحل مشاكل القارة ومساعدتها الى أن شيئا لم يطرأ على وضع القارة ، فالديون المتزايدة على القارة التي بلغت 272 مليار دولار ، 90 مليار دولار منها للبنك وصندوق النقد الدوليين وصندوق التنمية الافريقية ، تصل الاقساط السنوية لخدمة هذه الديون نحو (15) مليار دولار ،وفي مقابل هذه الازمة

هناك دخل سنوي للفرد في افريقيا يصل معدله لما يقارب من (308) دولار، فضلاً عن انتشار الاوبئة والامراض وخاصة مرض نقص المناعة المكتسبة الايدز ، يضاف إليها الحروب والصراعات التي تدفع سنوياً بالملايين إلى الهجرة في ظل ظروف صحية ومعيشية متردية ، والتي بدورها تقود في أحيان كثيرة إلى مجاعات وكوارث انسانية ، وهذا الواقع هو الذي دفع بالكثير من المنظمات والجماعات التي تعنى بحقوق الإنسان ومحاربة الفقر إلى مطالبة المجتمع الدولي بالارتقاء بمستوى الوعود الرمزية إلى مرحلة التنفيذ ، فالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش اكد في يونيو 2005 على مجموعة وعود لتحسين وضع القارة تمثلث بالتعهد بدفع 1,2 مليار دولار للوقاية من مرض الملاريا او 400 مليون دولار لتدريب المعلمين والفتيات و 55 مليون دولار لبرامج تمكين المرأة ، ورغم أن مشكلة القارة الافريقية ليست المرأة وحدها ، التي هي جزء من مجتمع يعيش حالة من التخلف والفقر لاسباب وعوامل مركبة ، الا ان هذه الوعود لم تلقى حظها في التطبيق حالها حال الوعود الاخرى التي لم تحظى بموافقة الكونغرس ، والمتتبع لقمة الثمانية وفيما يتعلق بالشأن الافريقي نجد هناك اتفاقا عاماً حول ضرورة مساعدة افريقيا ، ولكن هناك اختلاف حول الية هذه المساعدة ، وفي كل الاحوال فأن هذه المساعدات تقدم بشروط تعجيزية واستغلالية تعود بالفائدة لهذه القوى وتربط القارة من جديد بعجلة الديون والتبعية ، فالاوربيون يرون فيما يتعلق بالديون أن يتم الغاءها على القارة الافريقية عن طريق بيع جزء من احتياطي الذهب الذي يملكه صندوق النقد الدولي ، أما الولايات المتحدة ، فقد طالبت بأن يتم الغاء الديون عن طريق اعادة هيكلة برامج البنك الدولي بحيث تحصل افريقيا على نصيب اكبر من مخصصاتها المالية ، وفي كل الاحوال فأن جميع الاطراف متفقون على أن المساعدات المالية يجب أن تسير باتجاه اخر يتلائم مع روح العصر الذي يتميز بالهيمنة الامريكية والغربية عبر وسائل ودعوات الديمقراطية

ومحاربة الارهاب ولذلك فأن المساعدات اقترنت بشرط التغيير في المجتمعات الافريقية بما يتلائم وهذه الدعوات (18)

أن الوضع الاقتصادي المتردي في القارة والذي يمكن رؤيته بوضوح في تقريرالتنمية البشرية لعام 2005 كان سببا مهما للكثير من الازمات التي قادت الى كوارث انسانية ، يمكن أن تتكرر فيما لوبقيت الاوضاع الاقتصادية بدون حلول جذرية وبدون تطبيق حقيقي لبنود المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ، وخاصة حقه في التنمية ، والإعلان العالمي حول الحق في التنمية الصادر عن الامم المتحدة عام 1986 ، والذي اكد على اعتبار أن التنمية حق من حقوق الإنسان وجعل هدف التنمية تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه ، وبالتالي فأن هذا الإعلان قد ربط بشكل صريح ووثيق التنمية بحقوق الإنسان الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية ، بحيث جعل الانسان هو محور التنمية و غايتها و وسيلتها ، و عاد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فينا عام 1993 ليؤكد هذا الترابط من خلال التأكيد على ان الديمقراطية و التنمية و احترام حقوق الانسان هي من الثوابت المترابطة ، و بما ان التنمية و حقوق الانسان ، حقوق ثابتة فأن الانسان الافريقي يجب ان يحظى بهذا الترابط سيما و ان مشاكله الاقتصادية لا يمكن حلها الا بتنمية مستدامة ، وبالتالي فأن أي تقدم او مساعدة خارجية ، سوف لن تجدي في الشأن الافريقي من دون الترابط بين البحث عن تأمين حقوق الانسان الافريقي و خاصة حقه في العيش بكرامة و تأمين حاجاته الاساسية من خلال تنمية مستدامة ، و لذلك فأن ما حصل في قمة الثماني الاخيرة حول افريقيا لم يستطع التوصل الى حلول جذرية لمشكلة افريقيا ، حيث بحثت الدول الصناعية عن تأمين الديمقراطية و التغيير و الاصلاح في المجتمع الافريقي ، دون ان تبحث او تؤمن تنمية بشرية مستدامة ترتقي بالانسان الافريقي اقتصاديا اولا ثم تطالبه بالتغيير و الاصلاح ثانيا (19)

2 : الواقع السياسي:- لقد تضمن الاعلان العالمي لحقوق الانسان و العهدين الدوليين للحقوق المدنية و السياسية ، حقوق الانسان السياسية ، مثل حق تقرير المصير و حق الشعوب في السيادة على ثرواتها و مواردها الطبيعية و حرية الفكر و الوجدان و المعتقد ، و هذا ما نص عليه الاعلان العالمي لحقوق الانسان في المادة (18) ، و كرسه ايضا العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية في المادة (18) ايضا ، و المادة رقم (4) ، فضلا عن حق الانسان في حرية الرأي و التعبير و ذلك في مضمون المادة (19) في الاعلان العالمي و كرسه العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية ، و مواد اخرى تضمن للانسان حقوقه في المشاركة و العمل السياسي و المدني 0

وعند النظر الى الواقع الافريقي نجد انتهاكات واسعة لحقوق الانسان الافريقي السياسية و المدنية ، فالقارة الافريقية شهدت من الحروب الاهلية و بين دولها مما اسهم بشكل واسع بأنتهاكات كبيرة لحقوق الانسان خاصة وان ظروف الصراع اثناء مدة الحرب الباردة و تداعياتها رمت بثقلها على القارة الافريقية و اسهمت في زيادة حدة هذه الصراعات و اثارها و بعد انتهاء الحرب الباردة و بدلا من ان تسهم التحولات الدولية و انتهاء الصراع بالتخفيف من حدة هذه الصراعات الافريقية ، ازدادت حدتها و توسعت اسبابها لتأخذ حجج و تداعيات و دعوات جديدة متمثلة بالاصلاح و الديمقراطية ، و في كل الاحوال فأن الفرد الافريقي ، بدأ يعيش ازمة هوية حقيقية بين تقاليد و تعاليم المجتمع الافريقي القبلية و الاثنية و بين الدعوات الخارجية في التغيير ، و هذا الواقع اضاف عاملا جديدا للتأزم في القارة الافريقية ناجم عن الافكار و الدعوات التي اضافت للازمة الحقيقية التي تعيشها القارة الافريقية بسبب التقسيمات الاثنية و اللغوية.

ان التدخل الخارجي في افريقيا لعب دورا كبيرا في تأجيج حدة الصراعات و كثرة الانقلابات في القارة ، و خاصة التدخل الاوربي و الصهيوني حيث

نجح الصهاينة و بدعم امريكي و منذ بداية عقد التسعينات وما سبقه بالتغلغل في افريقيا بشكل كبير و تحجيم الدور العربي ، و السيطرة على البحر الاحمر ، و استخدام مياه النيل كوسيلة للضغط و تهديد الامن القومي ، وخاصة ضد مصر والسودان وما دعم مشاريع السدود الاخيرة في اثيوبيا وسد النهضة خاصة الا دليلا على ذلك ، حيث تعتبر اسرائيل القرن الافريقي عمق استراتيجي لها في البحر الاحمر ، و تقدر الجالية اليهودية في جنوب افريقيا حوال (106) الف يهودي 0 و التواجد اليهودي هذا سببه وجود الموارد و المعادن و الصناعات الحربية في جنوب افريقيا كما استطاعت(اسرائيل) التغلغل الى افريقيا من خلال التفاهمات الاستراتيجية مع بعض دول القارة مثل التعاون الاستراتيجي الثلاثي الاسرائيلي . الاثيوبي . الارتيري 0 وهذا التواجد(الاسرائيلي) كان له دورا" كبير في تهديد الامن الافريقي من جهه واثارة الصراعات و المشاكل في داخل دوله وفيما بينها من جهة اخرى (20) .

ان التحديات الامنية و التحديات حول الخلافات الحدودية والتحديات الخارجية اسهمت بشكل مباشر في انتهاك حقوق الانسان الافريقي ،، ففي جمهورية افريقيا الوسطى تعرضت مئات النساء للاغتصاب و قتل الكثير منهن على ايدي مقاتلين و اصيب الكثير بمرض الايدز ،كما قتل عشرات المدنيين العزل و تعرض اخرين للتعذيب و سوء المعاملة بسبب معارضتهم للحكومة ، وهذا حصل في الاحداث التي وقعت خلال المدة من يناير الى ديسمبر 2003 (21) .

و بالرغم من ان الحكومة كانت سببا في هذه الاحداث الا انها انشأت وزارة العدل و حقوق الانسان و الحكم الصالح كما انشأت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان . ان هذا التناقض بين ما يجري فعلا على ارض افريقيا من انتهاكات و بين دعوات حقوق الانسان ، يشير بوضوح الى ان هذه الدعوات اصبحت آليات او وسائل لتهدئة الشعب الافريقي و الوصول الى السلطة ، فالقاتل يصبح هو الحاكم و هو المدافع عن حقوق الانسان التي انتهكها ، و خلال نفس المدة في اكتوبر

2003 ، لفت مقرر الامم المتحدة الخاص المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ، الانتباه الى ان بعض الضالعين بأنتهاك حقوق الانسان قد وظفوا في الحكومة (22)0 و كذلك الحال في بوروندي حيث اعدم في نفس العام ما يزيد على (100) من المدنيين خارج نطاق القضاء على ايدي القوات المسلحة و نهبت و دمرت الممتلكات المدنية انتقاما من السكان للاعتقاد بانهم يؤيدون العدو 0 و في رواندا تكرر الحال نفسه حيث سجلت حالات اختفاء و اعتقال تعسفي و اساءة معاملة و حكم بالاعدام و مذابح جماعية (23)

و هكذا هو حال اغلب الدول الافريقية ، حيث سجلت حالات انتهاكات حقوق الانسان مستويات غير مسبوقة محليا و دوليا ، و في الوقت الذي تعاني فيه افريقيا من حالات سيئة لانتهاك حقوق الانسان فهي في ذات الوقت بأمس الحاجة للحفاظ على هذه الحقوق و صيانتها لاهمية القارة و ما تعانيه من ظروف سيئة ، لم تعد العوامل الخارجية سببها الرئيس ، و انما كانت العوامل الداخلية و خاصة الانظمة السياسية و قضية التخلف و الفقر و ضغط الطبيعة ناهيك عن حالات الامراض المنتشرة فيها ، جميعها شكلت دوافعا للحفاظ على القارة الفتية من تحديات الخارج اولا ، و من نفسها و ما تشكله التحديات الداخلية من اثر سلبي ثانيا 0

الخاتمة

إن المحافظة على حقوق الأنسان الأفريقي لا يتم بالمناداة الفارغة والضجيج الاعلامي وإنما يجب ان يتعزز ذلك بالعمل النضالي من أجل صيانة هذه الحقوق، وذلك يتم من خلال العمل المتواصل للتوصل الى مواثيق ترعى هذه الحقوق. إن الدول الغربية تتحمل مسؤولية كبيرة في إنتهاك حقوق الأنسان الأفريقي بسبب سياساتها التمييزية بشأن هذه الحقوق كما إن الأنظمة السياسية الأفريقية تتحمل كذلك مسؤولية أكبر عن حقوق مواطنيها وصيانتها . إن تحقيق توافق عالمي

حول حقوق الأنسان ليس عملا سهلا لأن ذلك يعني إمتلاك العالم أجمع ميثاق واحد غير قابل للتحريف حول هذه الحقوق ، ولذلك ظهرت العديد من المواثيق على المستوى الأقليمي والقومي والوطني ،من أجل تحقيق هذا التوافق ومبعث ذلك هو غياب الإرادة والوعي بخصوصية هذه الحقوق واهميتها ، حيث نلاحظ الممارسات الأمريكية والغربية فيها الكثير من الأنتقائية وتطبيق للمعايير المزدوجة ،والتي تعد في ذاتها إنتهاكا واضحا لهذه الحقوق .إن الأشكالية الحقيقة لعالم اليوم إن الدول (المتمدنة) تحترم حقوق الأنسان وتتمسك بها على المستوى الوطني ولكن عندما تتعامل وتتفاعل خارج هذا الأطار فهي لا تراعي هذه الحقوق وإنما همها الوحيد هي مصالحها ، وكيفية المحافظة عليها . وبذلك يجب على أفريقا كبلدان مجتمعة تحت خيمة منظمة الوحدة الأفريقية وإتحادها الوليد أن تعمل وفق رؤية إستراتيجية مهمتها الأساسية أن تجعل الأنسان غاية السلطة ووسيلتها من أجل الأنتقال بأفريقيا من مجتمع متخلف الى مجتمع متحضر ومتمدن وفي جميع الميادين وعلى الصعد كافة وهذا يتم من خلال الاتي :.

1.تطبيق النهج الديمقراطي بشكل واضح وصريح ، عن طريق إشراك الجميع في السلطة والعمل السياسي وإتباع قدر وافي من الشفافية في هذه الممارسات .

2.السماح بإنشاء الهيئات والنقابات التي يتمكن المواطن من خلالها إبداء رأيه وطرح أسئلته دون خوف أو تردد وبشكل بناء غايته الأساسية البناء لا الهدم .

3.إعطاء مجال أوسع لمؤسسات المجتمع المدني من اجل ترسيخ فكرة وقيم حقوق الأنسان والمحافظة عليها ، ويجب ان تكون هذه القنوات مكملة لابديلة عن المؤسسات الديمقراطية للنظم السياسية بهدف اشاعة فلسفة وثقافة واسعة لحقوق الأنسان.

4.التفاعل مع الخارج وعدم الأنغلاق ، وإستثمار ما يمكن إستثماره في جوانب التكنولوجيا والتقانة ، بهدف إدخال مجتمعات افريقيا في تنمية حقيقة واعدة، لنقل

الأنسان الأفريقي من حالة التبعية والتخلف الى حالة التفاعل والتطور للقضاء على الفقر والبطالة والامراض وبناء تنمية متوازنة تحقق التوافق بين ثقافة المواطن ومتطلباته والأساليب التنموية الوافدة .

5.إنشاء منظمة حقوق أنسان أفريقية تعنى بقضية حقوق الأنسان في القارة ولها صلاحية فرض الجزاءات ، وكذلك دعم الممارسات الديمقراطية وحقوق الأنسان ، كأن يكون إحدى منجزاتها السنوية أن تكرم إحدى الدول الأفريقية المتميزة في إحترام هذه الحقوق وصيانتها ، لما لذلك من سمعة دولية وإقليمية تنعكس إيجابيا على الدولة وعلاقاتها الأفريقية والعالمية ، أي يتم إنتخاب دولة لتميزها لهذا الجانب سنويا .

المصادر د. جعفر عبد المهدي صاحب ، كوابح النمو للأقتصاديات في ضل العولمة الراهنة ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، السنة الثالثة ، العدد العاشر ، 2002 ،ص 188 .

1- للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع ينظر . المصدر السابق نفسه ، ص 189 .

2- د. نجاح قدور ، مستقبل أفريقيا في الألفية الثالثة ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، السنة الثالثة ، العدد العاشر ، 2002، ص 134 .

3- للمزيد من التفاصيل إنظر ، المنظمة الدولية للهجرة ، تقرير الهجرة الدولية 2005 ، ص 27 ـ 35 .

4- للمزيد من التفاصيل بشأن الصراع الأرتيري. الأثيوبي ، أنظر ، إدريس عبد الله أحمد ، صراع أرتيريا. أثيوبيا : مدخل التحولات الأمنية في القرن الأفريقي ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، مركز دراسات الشرق الأوسط بالتعاون مع الاردنية للبحوث والمعلومات ، عمان السنة الخامسة العدد 12 , 2000 ، ص 93 . 101 .

5- الكونغو : تغطية الأحداث التي وقعت خلال الفترة من يناير الى ديسمبر 2003 ، تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2004 ، إنظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنت .
http://web.amnesty.org/report2004/cog.summary-ara.

6- للمزيد عن إنتهاكات حقوق الأنسان في الكاميرون إنظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2004 ، إنظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنت . http://web.amnesty.org/report2004/cog.summary-ara

7- طارق حسني أبو سنة ، لاجئوا أفريقيا ...الى اين ، مجلة الساسية الدولية ، القاهرة ، العدد 88 ، يناير ، 1987 ، ص 245 .

8- عمرو الشربيني ، أفريقيا وجهود التنمية الأقتصادية ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة ، العدد 127 ، يناير ، 1997 ، ص 235 .

9- نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، التنمية في أفريقيا وتحدياتها في القرن الحادي والعشرين ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، السنة الثالثة ، العدد 10 , 2002 ، ص 179 . 180

10- رضا هلال ، حول أزمة ديون الدول (الموجعة) ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة ، العدد 94 ، إكتوبر 1988 ، ص 239. 240 ، إنظر أيضا د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ، مصدر سابق ، ص 181 .

11-خالد سعد زغلول، قضايا وفعاليات قمة الثماني ، مجلة السياسية الدولية ، القاهرة ،العدد 162 ،اكتوبر ،2005 ، ص 145 .

12- رضوان زيادة ، الأسلاميون وحقوق الأنسان إشكالية الخصوصية والعالمية ، حقوق الأنسان العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية مجموعة باحثين ، 1999 ، ص 135. 136 .

13-للمزيد من التفاصيل أنظر ، الأمم المتحدة ، نص الأعلان العالمي لحقوق الأنسان ، إدراة شؤون الأعلام –Reprint DPI/876/Rev.2.April–1998

14- د. محمد عبد الملك المتوكل ، الأسلام وحقوق الأنسان ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 216 , 1997 , ص 9–11 .

15- محمد فائق ، حقوق الأنسان بين الخصوصية والعالمية ، في حقوق الأنسان .. الرؤى العالمية والأسلامية والعربية، مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نيسان 2005 ، ص 71 .

16- هويدا عدلي ، العولمة والهوية الثقافية في أفريقيا ، مجلة دراسات ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، ليبيا ، السنة الثالثة ، العدد 11 , 2002 ،ص 72

17- هشام الصادق ، قمة الثماني ، نمط جديد من التعاطي مع مشاكل القارة الأفريقية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 162 ، اكتوبر 2005 ، ص 140–141 .

18- للمزيد من التفاصيل إنظر ، محمد فائق ، حقوق الأنسان والتنمية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 251 , 2000 ، ص 102 ، كذلك أنظر ، أحمد بالحاج السنك ، حقوق الأنسان ، رهانات وتحديات ، بابل للطباعة والنشر ، المغرب ، 1996 ، ص 9–11 .

19- د. نجاح قدور ، مصدر سابق ، ص 135 .

20-حول إنتهاكات حقوق الأنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى ، إنظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2004 ، إنظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنت . http://web.amnesty.org/report2004/cog.summary-ara

21-حول إنتهاكات حقوق الأنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية ، إنظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2004 ، إنظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنت . http://web.amnesty.org/report2004/cog.summary-ara

22-حول إنتهاكات حقوق الأنسان في رواندا وبوروندي ، إنظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2004 ، إنظر شبكة المعلومات الدولية الأنترنت . http://web.amnesty.org/report2004/cog.summary-ara

Human Rights in Africa: Reality and Challenges

Halah Khaled Hammed

Africa was still suffering from various conditions of underdevelopment and poverty either because of colonialism and its subsequent destruction or because of the mismanagement of the successive administrations and the rotation of weak governments based on tribal and ethnic foundations that deepened the situation of underdevelopment and conflicts that claimed millions of lives through a series of civil wars that left multiple massacres with humanitarian and economic dimensions And cultural and described the continent poverty despite its human and economic capabilities, including the wealth and resources, and this reality

requires the development of a broad and comprehensive human taking into account human rights and reduce the violation, both at the level of individual or group with emphasis on the need for political change, Africa is rooted in its tribalist political systems. Therefore, the African continent deserves research and study because it is a model for countries in need of radical change in all aspects of life.